



تمكين

اعداد المحامي
يوسف خالد سالم

ترجمة
نجاح أبو شمالة



By: Samar Abu Elouf

تم إعداد هذه التقرير إستنادا على
مبدأ مشاركة الطفل



التقرير النهائي لحالة حقوق الطفل في قطاع غزة لعام 2015

محتويات التقرير :

1	كلمة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات
2	نبذة عن جمع المعلومات بقيادة الأطفال
3	منهجية جمع المعلومات
4	لماذا الأطفال هم الراصدون ؟
5	عرض نتائج جمع المعلومات بقيادة الأطفال
7	قراءة في نتائج جمع المعلومات
10	نتائج التقرير السنوي .
11	التوصيات

كلمة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات :

إنطلاقاً من مبدأ حماية الطفولة وتكوين جيل قوي مبني على أساس صحيح فإن المركز الفلسطـطيني للديمقراطية وحل النزاعات يأتي بهذا التقرير كإحدى أدوات حماية الطفولة، وتحديد حالة حقوق الطفل في قطاع غزة على مدار عام كامل كان حافلاً بالإنتهاكات والأزمات على مستوى قطاع غزة عامة وحالة حقوق الطفل الفلسطيني خاصة .

تمكين هو التقرير الأول الذي يصدره المركز الفلسطـطيني للديمقراطية وحل النزاعات بجهد مجموعات الأطفال الراصدين والمنتشرين في كافة محافظات قطاع غزة ضمن أنشطة مشروع أحمي حقي والممول من مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية .
لقد ركز التقرير على انتهاكات حقوق الطفل الناتجة عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي ضد قطاع غزة ، وعلى الإنتهاكات الداخلية الواقعة على حقوق الطفل في قطاع غزة .

هذا التقرير جاء نتيجة الجهد المبذول من فريق العمل المكون من أكثر من 30 طفل يشـكلون تحالف رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة ، إضافة الى أكثر من 50 مجموعة راصدة منتشـرين عبر المؤسسات القاعدية الشريكة في كافة محافظات قطاع غزة ، بعد أن تلقى هؤلاء الأطفال الراصدين تدريبات مكثفة في موضوعات الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1989 وقانون الطفل الفلسطـطيني رقم (7) لسنة 2004 ، إضافة الى اكتسابهم مهارات الرصد والتوثيق من خلال الآليات التي اعتمد عليها المركز في جمع المعلومات خاصة فيما يتعلق بتقارير رصد الحالة ، والمقابلات الشخصية مع الحالات و اللقاءات الحوارية مع المؤسسات الشريكة و مراكز اتخاذ القرار .

يتقدم المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاح هذا التقرير ونخص بالذكر الأطفال الراصدين الذين أبدوا اهتماماً كبيراً والتزاماً بالتدريبات والمبادرات التي نفذت وكذلك عائلات الأطفال الذين أعطوا الوقت والجهد والدعم في سبيل انضمامهم للمجموعات الراصدة ، كما نشكر المؤسسات القاعدية الشريكة على اهتمامها والتنسيق الحثيث لإنجاح تكوين المجموعات وبدء مرحلة جمع المعلومات وتزويد المركز بها .

نبذة عن جمع المعلومات بقيادة الأطفال

يعمل المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات وفق منظومة مؤسسات المجتمع المدني لخدمة كافة شرائح المجتمع ببرامج مختلفة، وقد إختار المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات الإستثمار في برامج طويلة الأمد لحماية الطفولة من خلال الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، وزيادة الوعي القانوني والحقوقى لدى الأطفال على أمل أن يشكل هذا الوعي في مراحل متقدمة ثقافة تسود بينهم وحالة ضاغطة على مراكز صنع القرار بتحسين حالة حقوق الطفل الفلسطيني على مستوى سن التشريع وتحسين السياسات والإلتزام بتطبيقها.

لقد شكّل المركز من خلال مشروع أحمي حقني والممول من مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية في العام 2015 أكثر من 50 مجموعة راصدة تتكون من 500 طفل راصد بالشراكة مع المؤسسات القاعدية الشريكة المنتشرة في كافة محافظات قطاع غزة، ويمثل هذه المجموعات تحالف لاصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل ومكون من 30 طفل راصد ويشمل تمثيل جميع الأطفال الراصدين إضافة الى الأطفال من ذوي الاعاقة والأطفال النازحين.

يقوم الأطفال الراصدون بإعداد تقارير توثيقية لكل حالة يتم رصدها ويحاول الطفل الراصد من خلال التواصل مع المركز بمساعدة الحالة من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وفي هذا الاطار قامت مجموعات راصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل برصد 210 حالة انتهاك خلال عام 2015 وقد أعد كل طفل راصد تقرير كتابي عن الحالة المرصودة - بعض هذه التقارير مدعّمة بالصور والفيديو - وقد أعطت هذه التقارير مؤشرات حقيقية عن واقع حقوق الطفل في قطاع غزة سنحاول عرضها في هذا التقرير مع قراءة مبسطة لنتائج التقارير الواردة من مجموعات الأطفال الراصدين.



منهجية جمع المعلومات :

- 1-اختيار الأطفال الراصدين عن طريق ترشيح المؤسسات القاعدية الشريكة للأطفال القادرين على المشاركة في أنشطة المشروع مع مراعاة الجندر في الترشيح .
- 2-تعريف الأطفال الراصدين باتفاقيات حقوق الطفل والقوانين الداخلية ذات العلاقة ، وإكسابهم مهارات الرصد والتوثيق .
- 3-التواصل مع أهالي الأطفال الراصدين لدعم الأطفال وتشجيعهم على الإنضمام لتحالف رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الطفل .
- 4-تدريب الأطفال الراصدين على أساليب البحث وكتابة التقارير التوثيقية ومهارات اجراء المقابلة ، واستخدام الكاميرا والمسجلات كأدوات لتوثيق الإنتهاك .
- 5-قيام الأطفال بعمل زيارات ميدانية للحالات التي يتم رصدها لجمع المعلومات ، وتوثيق الانتهاك ومحاولة مساعدة الحالة المرصودة .
- 6-القيام بالتشبيك مع هيئات الحكم المحلي من خلال حضور جلسات المجالس البلدية وعرض إحتياجات الأطفال كل في منطقته حسب الإحتياج ونوعية الإنتهاكات المرصودة .
- 7-تزويد المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بالتقارير والمقابلات مع الحالات المرصودة لعقد طاولات مستديرة مع الجهات المسؤولة واطلاعها على أبرز الانتهاكات والبحث عن سبل انهاء تلك الانتهاكات والارتقاء بمستوى حقوق الطفل في قطاع غزة .
- 8-إصدار تقرير سنوي لوصف حالة حقوق الطفل في قطاع غزة والوقوف على أبرز الانتهاكات وتقديمه للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني .

لماذا الأطفال هم الراصدون ؟

يؤمن المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بأن الأطفال هم جيل الغد ومستقبل أي مجتمع وأن بإمكانهم الدفاع عن حقوقهم وحقوق أقرانهم الأطفال ، لذا فكان لابد من إمتلاكهم الأدوات التي من شأنها أن تحسن من حالة حقوق الطفل الفلسطيني ، من خلال حث الأطفال على رفع أصواتهم عاليا ، وإبراز احتياجاتهم وحقوقهم بلغتهم البسيطة .

فكان مشروع “أحمي حقي” هو إحدى الأدوات التي تهدف الى تحسين قدرات الأطفال في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحقوق الأساسية للطفل ، وكيفية معرفة الانتهاك وصدده وتوثيقه . إن إشراك الطفل في التعبير عن حاجاته وآلامه مفتاح النجاح في الوصول الى الهدف من خلال تحديد أبرز الانتهاكات التي تقع على حقوقه ، ومحاولة تلك الانتهاكات من خلال انفاذ القانون و القيام بالتدابير الاحترافية لمنع تكرار تلك الانتهاكات ، إضافة الى أن اشراك الأطفال في إعداد التقارير السنوية التي تصف حالة حقوق الطفل يزيد من معرفتهم بالإتفاقيات الدولية التي تأتي لحماية حقوقهم ، والقوانين الداخلية التي تصون طفولتهم .

لقد شارك الأطفال في الإعداد للقاءات مع المسؤولين ومراكز إتخاذ القرار من خلال عقد عدد من الطاومات المسندة مما جعلهم أقرب إلى فهم طبيعة المرحلة الحالية وتوجيه البوصلة نحو المتطلبات التي تلائمها، والعمل على تحقيق الأهداف بالشراكة مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والإرتقاء بمستوى حقوق الطفل قدر المستطاع.

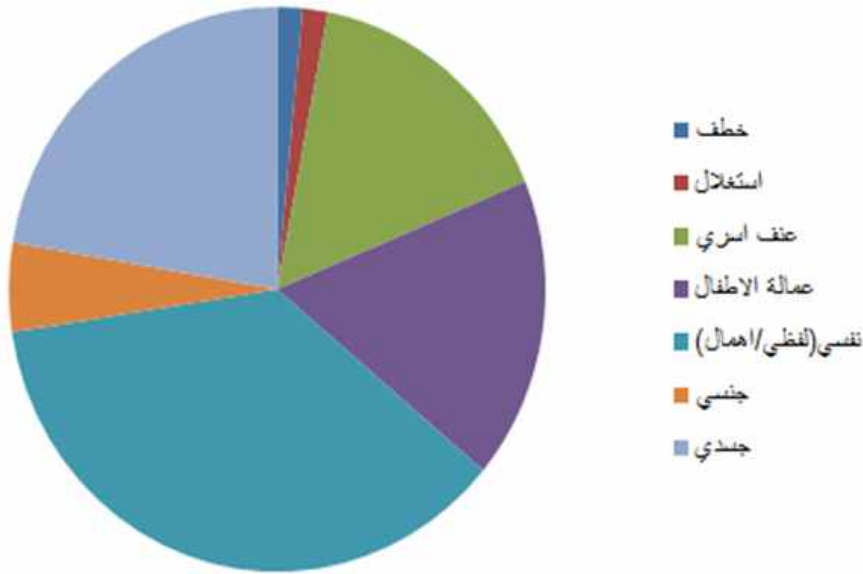


نتائج جمع المعلومات بقيادة الأطفال

قدمت مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة خلال عام 2015 أكثر من 210 تقرير رصد لحالة انتهاك ، وقد تباينت الانتهاكات الواقعة على الطفل ما بين قانوني ونفسي واجتماعي واقتصادي وأمني .

وقد جاءت نتائج جمع المعلومات بقيادة الأطفال على النحو الآتي :

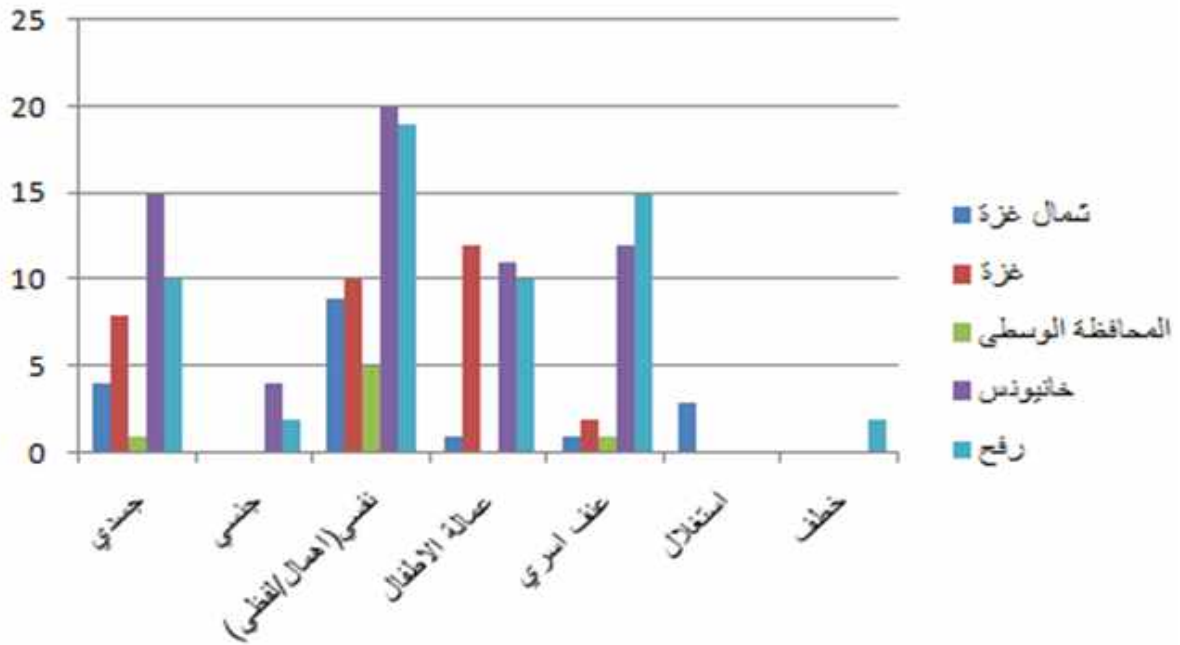
عنف جسدي	عنف جنسي	نفسي (لفظي/اهمال)	عمالة الاطفال	عنف اسري	استغلال فيما يخالف القانون
44	6	89	34	31	3
29 ذكر 15 أنثى	2 ذكر 4 أنثى	59 ذكر 30 أنثى	31 ذكر 3 أنثى	17 ذكر 14 أنثى	3 ذكر 0 أنثى



اجمالي الانتهاكات

وقد نتج عن جمع المعلومات بقيادة الأطفال توزيع جغرافي للانتهاكات على محافظات قطاع غزة على النحو التالي :

المحافظة	عنف جسدي	جنسي	نفسية(اهمال/لفظي)	عمالة الاطفال	عنف اسري	استغلال فيما يخالف القانون
شمال غزة	4	0	9	1	1	3
غزة	14	0	36	12	2	0
المحافظة الوسطى	1	0	5	0	1	0
خانيونس	15	4	20	11	12	0
رفح	10	2	19	10	15	0
المجموع	44	6	89	34	31	3



قراءة في ضوء جمع المعلومات بقيادة الأطفال :

1-الحق في الحياة : لقد سجلت التقارير الواردة من مجموعات الأطفال لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل تأثيراً واضحاً بالممارسات الاسرائيلية على مجموعة حقوق البقاء والصحة حيث عاصر أطفال المجموعات 3 عدوانات على قطاع غزة استشهد خلالها مئات الأطفال ، فكانت معظم التقارير الواردة بهذا الخصوص تظهر الوحشية الاسرائيلية في التعامل مع حق الطفل الفلسطيني في الحياة سواء من خلال القصف المباشر أو المنع من السفر للعلاج أو من خلال الحصار المطبق على قطاع غزة منذ 8 سنوات لاسيما منع الاحتلال الاسرائيلي من ادخال المواد والأجهزة الطبية مما أدى الى استشهاد عدد من الأطفال من مرضى السرطان والكبد والوبائي والكلبي خلال العام 2015 .

2-الحق في التعليم : أظهرت المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل تمتع الطفل في قطاع غزة بمستوى تعليم جيد على صعيد الكادر المهني ، ولكنها أظهرت عجزاً واضحاً فيما يتعلق بالبيئة المدرسية ومستلزمات العملية التعليمية ، حيث أن بعض التقارير أوردت معلومات حول تلقي الأطفال الحصص الدراسية في غرف بلا نوافذ ، أو سور للمدرسة ، وقد تركزت هذه التقارير في المناطق الشرقية لمدينة غزة (حي الشجاعية ، حي الزيتون) .

وفي سياق متصل فقد أوضحت المعلومات الواردة من الأطفال الراصدين أنهم يتعرضون وبشكل يومي الى العنف الجسدي والنفسي داخل أسوار المدرسة من المعلمين وادارة المدرسة ، وقد سجلت المعلومات الواردة نسبة تتجاوز 13% من مجموع التقارير توثيقها لعنف مدرسي يتعرض له الطلاب قد يصل في بعض الأحيان الى اذاء جسدي بليغ أو تعنيف نفسي شديد .

ان الحق في التعليم وخاصة في قطاع غزة يتعرض لانتهاك شديد على مستوى الانتهاكات الاسرائيلية للمؤسسات التعليمية ، أو على المستوى الداخلي من اهمال يتعرض له الطالب أو عنف يمارس ضده يقوض من فرصه في النماء الفكري والعقلي ، أو يتسبب في ردة فعل تؤثر على مستوى تقبله للتعليم بشكل كامل .

كما أشارت المعلومات أن مدارس قطاع غزة تفتقد للموائمة لتلبية احتياجات الطلاب من ذوي الاعاقة ، حيث أشارت التقارير الى أن معظم المدارس تكتفي بجزء بسيط من الموائمة للأطفال من ذوي الاعاقة الحركية فقط ، فيما تفتقد للموائمة في باقي أنواع الاعاقة كالسمعية والبصرية وغيرها .

3-الحق في الرعاية الصحية: أظهرت المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل الى قلة المرافق الصحية في المناطق الريفية مثل المغرقة والمناطق الحدودية مثل الشجاعة وبيت حانون والزنة، إضافة الى أن الوضع الصحي العام المتردي ألقى بظلاله على الأطفال، خاصة بعد عدوان حزيران/ 2014، والذي خُفّ آلاف الأطفال الجرحى وأصاب الإعاقة والذين يفتقرون للرعاية الصحية الكاملة بسبب قلة الإمكانيات والضغط الهائل على المرافق الصحية الرئيسية والتي لا يجاوز عددها أصابع اليد الواحدة.

ان مستوى الرعاية الصحية في قطاع غزة للأطفال ليس بالحد المطلوب، وذلك لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالإمكانيات المحدودة، ومنها ما يتعلق بالمنع من السفر للعلاج جراء اغلاق المنافذ مع قطاع غزة، ومنها ما يتعلق بوعي الأهل بأهمية الفحص الدوري الشامل، وضرورة المتابعة الصحية للأطفال خاصة من هم دون العاشرة .

4-الحق في اللعب: أظهرت المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل وجود شح شديد في أماكن اللعب والترفيه في معظم محافظات قطاع غزة، وقد ذكر الأطفال الراصدون في تقاريرهم أن الأطفال يتخذون من الشوارع الرئيسية أماكن للعب والترفيه مما يزيد الخطر في ايذائهم، لأن تلك الشوارع غير مهيأة للترفيه بل هي لمرور المركبات، والشاحنات .

ان الحق في اللعب مرتبط بالإمكانيات المتوفرة لدى الهيئات المحلية الفقيرة في قطاع غزة من خلال الأماكن التي تخصصها كملاعب ومنتزهات للترفيه، وتزويدها بالأدوات الترفيهية المناسبة للأطفال، وهذا ما يجعل الأمر صعباً، لأنه وبحسب الـافادة التي قدمها رئيس بلدية المغازي لمجموعة رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل في المحافظة الوسطى بأن التمويل اللازم لإنشاء المنتزهات والملاعب غير متوافر، وأن البلدية بالكاد تقوم بوظائفها الرئيسية في ظل الواقع السيء الذي يمر به قطاع غزة منذ سنوات .

ان الاهتمام بهذا الحق أصبح وبشكل ضمني من مهام مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن هناك انسلاخ واضح للحكومة من دورها في انشاء المرافق الترفيهية والاهتمام بها، ليبقى هذا الحق بين غياب حكومي واضح وضعف مؤسساتي يعتمد على تمويل خارجي متذبذب، فيما يمني أطفال غزة أنفسهم بواقع أفضل فهم يقومون بالبحث عن بدائل للترفيه واللعب تكون في غالبها خطيرة وغير منظمة.

5- حقوق الأطفال من ذوي الإعاقة : أظهرت المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل قصوراً حاداً في تلبية أدنى متطلبات الطفل من ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وقد جاءت الانتهاكات ضد الأطفال من ذوي الإعاقة كأحد أبرز الانتهاكات التي تعاني منها الطفولة في عام 2015، وقد تنوعت أشكال الانتهاكات ما بين إهمال رسمي، وما بين تقصير اجتماعي، حيث عانى الأطفال من ذوي الإعاقة خلال عام 2015 من إهمال حكومي على صعيد حقهم في التعليم والرعاية الصحية، فالمؤسسات التعليمية للأطفال من ذوي الإعاقة محدودة العدد والامكانيات، وقد ذكر بعض الأطفال من ذوي الإعاقة أن وضعهم في مدارس خاصة بعيداً عن الأطفال من غير ذوي الإعاقة لا يساعدهم بل يزيد من عزلتهم ويشعرهم بالإحباط نتيجة التفريق في المعاملة بينهم وبين أقرانهم من غير ذوي الإعاقة.

وقد ذكر الأطفال الراسدون في معلوماتهم أن كثيراً من الأطفال من ذوي الإعاقة يعانون من النظرة المجتمعية التي تحط من قدرهم، والتي تعد شكلاً من أشكال العنف الممارس ضدهم، إضافة إلى عدم إشراكهم في كثير من النشاطات والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

إن الارتقاء بمستوى حقوق الطفل من ذوي الإعاقة يستدعي تعديلاً في قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق ذوي الإعاقة، من حيث الشكل والمضمون، وإفراد فصول خاصة بحقوق الأطفال من ذوي الإعاقة مع رصد الميزانيات المالية اللازمة لتفعيل القانون على أرض الواقع للتخفيف من معاناة الأشخاص من ذوي الإعاقة بشكل عام والأطفال منهم بشكل خاص.

6- الحق في المسكن : أظهرت المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل أن هناك مأساة يعيشها عدد لا بأس به من أطفال قطاع غزة يقدر بحوالي 32,800 طفل نازحاً حسب إحصائية زودنا بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

وقد ذكرت المعلومات أن الأطفال الذين يسكنون ما يعرف بالكرفان يتعرضون لأشد أنواع الانتهاكات والضرر الجسماني جراء البرد القارس، أو حر الصيف، أو مكان المعيشة غير الملائم بأعداد كبيرة، أما عن الضرر النفسي الذي يعيشه هؤلاء الأطفال فقد ذكرت المعلومات الواردة عن الأطفال الراسدين بأن الأطفال النازحين وخاصة الإناث منهم يفتقرون للخصوصية في حياتهم، وزيادة في نسبة تعرض خصوصيتهم للانتهاك نتيجة طبيعة البيئة التي تفرضها تجمعات النزوح التي تتسم بالازدحام والعشوائية وعدم التنظيم.

نتائج التقرير :

بعد الاطلاع على المعلومات الواردة من مجموعات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل في قطاع غزة فقد خلص التقرير لمجموعة من النتائج :

1- إستمرار انتهاك الحق في الحياة للأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث قتل 10 أطفال وأصيب أكثر من 215 طفل وذلك بشكل مباشر او غير مباشر جراء الإعتداءات الإسرائيلية خلال عام 2015 .

2- إن الحق في التعليم في قطاع غزة يعاني من صعوبات كثيرة على مستوى الإمكانيات المحدودة، وضعف الموارد المالية، اضافة الى فقدان عنصر الأمن في عدد من المدارس الحدودية .

3- تأثر الحق في السكن بشكل كبير بعد عدوان حزيران/2014 لتتضح أثاره المدمرة خلال العام 2015 حيث لا تزال معاناة الأطفال النازحين بكافة أشكالها مستمرة حتى تاريخ اصدار هذا التقرير .

4- إن الخدمات الطبية المقدمة للأطفال خلال عام 2015 لم تكن بالمستوى المطلوب ، خاصة الفئات الهشة مثل الأطفال من ذوي الاعاقة والأطفال النازحين ، اضافة الى قلة عدد المراكز الصحية التي تقدم الخدمة الطبية لهم .

5- إستمرار تعرض الأطفال من ذوي الاعاقة الى انتهاكات جسيمة ، خاصة بحقهم في الرعاية والمتابعة الصحية وعدم تفعيل بطاقة المعاق الواردة في قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين .

6- لا يمتلك قطاع غزة مرافق ترفيهية كافية ، حيث يعاني الأطفال من انعدام أماكن اللعب والترفيه ، ليستعيضوا عنها بمرافق عامة أخرى كالشوارع وساحات المدارس التي لا تتمتع بالأمان الكافي .

7- لا يزال أطفال قطاع غزة يعانون من أوضاع معيشية سيئة، تؤثر على مسير حياتهم اليومية كانقطاع التيار الكهربائي، وشح المياه في بعض المناطق تبعا لذلك، إضافة إلى الحالة النفسية السيئة التي تسود بين الأطفال نتيجة إنعدام أدنى مقومات الحياة الكريمة.

8- إن الظواهر السلبية تزداد وبشكل مضطرب لاسيما ظاهرة التسول وعمالة الأطفال لتسجل أعلى مستوياتها خلال عام 2015 نظراً للظروف الإقتصادية السيئة .

1. تخصيص موازنة خاصة بالطفل ضمن فصول الموازنة الحكومية العامة لضمان حماية ونماء حقوق الطفل.
2. تفعيل نصوص قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004 بشكل أكبر من خلال آليات تنفيذية واضحة يتبناها مجلس الوزراء .
3. زيادة جهود رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل الفلسطـطيني التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي وتقديم الشكاوى بذلك لكافة المؤسسات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها .
4. مراجعة قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين وافراد نصوص خاصة بالطفل من ذوي الاعاقة مع التوصية بضرورة تغيير إسم هذا القانون ليتماشى مع الجهود الدولية في دعم شريحة الأشخاص من ذوي الإعاقة .
5. إعمال بطاقة الطفل من ذوي الإعاقة من خلال رصد الميزانيات المالية التي تحتاجها ، وتعميم العمل بها في جميع المرافق الحكومية والخاصة .
6. تفعيل مشاركة الطفل من خلال إشراكه في عمل الهيئات المحلية لمعرفة الاحتياجات وتحديد الأهداف المرورية التي تساعد على تحسين وضع حقوق الطفل .
7. زيادة الاهتمام بفئة الأطفال النازحين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لهم من خلال برامج مشتركة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني .
8. زيادة نقاط الرعاية الصحية في المناطق الحدودية والمناطق المدمرة جراء العدوان الاسرائيلية المتكررة على قطاع غزة .
- 9- محاربة الظواهر السلبية التي إنتشرت مؤخراً مثل ظاهرة التسول وظاهرة عمالة الأطفال بشكل جدي، وإتخاذ كافة التدابير الإحترازية لمواجهة ظاهرة التسرب من المدارس.

تم إعداد هذا التقرير بواسطة المركز الفلسطيني للديمقراطية و حل النزاعات
و من خلال طاقاته المهنية "

يأتي هذا التقرير ضمن "مشروع التعليم للجميع"، المنفذ من قبل مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية،
و بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي NORAD.

"الآراء التي وردت في هذا التقرير تعكس آراء المركز الفلسطيني للديمقراطية
و حل النزاعات ولا تعكس آراء مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية أو الممول "